( ) تنشر نص العهد الدولي مع العراق (الحلقة الثالثة)

من أجل بناء عراق آمن موحد فدرالي ديمقراطي يرتكز على أسس الحرية والمساواة وينعم بالسلم والرخاء

الاستقراءات على المدى المتوسط واحتياجات العراق المالية

السياسة المالية لحكومة العراق خلال فترة العهد معبر عنها في إطار مالي متوسط الأمد، يتماشى مع أولويات التنمية المدرجة ضمن ستراتيجية التنمية الوطنية، ويعكس تكاليف احتياجات العراق الأمنية والتنمية المثبتة في اتفاقية (SBA) المبرمة مع صندوق النقد الدولي.

إضافة إلى ضمان الاستخدام الأمثل لموارد العراق المالية، يتناول العهد أيضاً التمويل الإضافي لتلبية الاحتياجات الضرورية وتسريع النمو الاقتصادي. وستلتزم حكومة العراق بوضع الخطط الاستثمارية التفصيلية لتحقيق هذه الأهداف، وستطلب دعم المجتمع الدولي والقطاع الخاص في تمويل وتنفيذ هذه الخطط.

أ. الإطار المالي متوسط الأمد

يعكس الإطار المالي متوسط الأمد (انظر الملحق ٥) التزام العراق باستعمال الموارد المالية بصورة حكيمة وبما يتماشى واتفاقية الاستعداد (SBA) المبرمة مع صندوق النقد الدولي.

يفترض الإطار المالي متوسط الأمد (انظر الجدول "١" الملحق ٥) ميزانية ممولة بالكامل ترتكز بصورة رئيسية على موارد العراق الخاصة (٩٠٪ من إجمالي الموارد). ويفترض هذا الإطار المسار الأكثر احتمالاً لأسعار النفط خلال المدى المتوسط، والتحسين التدريجي في مستويات إنتاج النفط وصادراته، واستكمال جدولة الديون الخارجية مع جميع الشركاء الدوليين وفقط الشروط وضمن الإطار الزمني المتفق عليه مع نادي باريس. ويعتمد سيناريو الإطار المالي متوسط المدى في أساسه على الموقف المالي الفطن للحكومة والموارد المتاحة أمامها، وهو يعكس تقويماً للمخاوف السياسية والاقتصادية والمؤسساتية لاستقراءات العراق المالية خلال الأمد المتوسط، ويقدم الحلول الواقعية لهذه المخاوف، بما في ذلك اتخاذ التدابير اللازمة لإجراء التعديلات المزمع تنفيذها من قبل حكومة العراق.

وفي حال انخفاض أسعار النفط أو مستويات التصدير إلى ما دون مستوى معين، ستبذل الحكومة قصارى جهدها لسد الثغرات في عملية التمويل وذلك من خلال اتخاذ المزيد من التدابير المتعلقة بإجراء التعديلات. وسوف تتم استشارة الشركاء الدوليين حيال التدابير المقترحة لإجراء التعديلات حال ظهور مثل هذه الثغرات المالية. ويمكن للحكومة أيضاً استشارة شركائها حول إمكانية التمويل الإضافي بغية الحد من الآثار السلبية المحتملة لهذه التدابير على الفئات الأكثر فقراً من جراء إدخال التعديلات.

يوضح الجدول الموجز (رقم ١) الارقام الرئيسية لايرادات ونفقات حكومة العراق.

ب. تمويل الاحتياجات الأساسية - تسريع النمو الاقتصادي

يؤثر النقص في الخدمات الأساسية في قدرة العراق على تحقيق مستويات مهمة من الاستقرار والنمو الاقتصادي، إذ أن الإطار المالي متوسط المدى يقطع شوطاً باتجاه تلبية حاجة العراق إلى الخدمات الأساسية. ومع ذلك، فإن حاجة العراق في هذا المجال تتجاوز مستوى الاستثمار، إذ أن العراق قادر وبموارده المالية الخاصة وأموال المانحين على تعزيز قدراته. وفي الوقت الذي يتطلب فيه المزيد من العمل بغية تحسين وتوسيع احتياجات العراق الاستثمارية خلال الأمد المتوسط، فقد قدر البعض النقص الحاصل بين احتياجات العراق والموارد المتاحة أمامه بعشرات المليارات من الدولارات.

ولا يعمل الاستثمار الإضافي في المناطق المختارة على تلبية الاحتياجات وتقليل الفقر فحسب بل يساعد في تسريع الاستقرار والنمو الاقتصادي في العراق مع تحسين الوضع الأمني والسياسي.

ومن خلال العهد، تطلب الحكومة من المجتمع الدولي الإيفاء بالتزاماته بدعم حاجات البلد الأساسية.

ج. الدعم الدولي - الالتزامات المتبادلة

حتى تفي الحكومة بالتزاماتها تجاه العهد وضمان عراق مستقر، تبرز الحاجة إلى المزيد من مساعدات المجتمع الدولي على شتى المستويات. وأهم حاجات العراق على وجد التحديد:

❖مساعدات مالية استثمارية في مقابل التجارب المتعلقة بالتقلبات الكبيرة في إيرادات الحكومة (بسبب التقلبات في مستوى أسعار النفط وحجم الإنتاج)، وتقديم الدعم في المجالات الاستثمارية المهمة المتعلقة بالخدمات الأساسية التي تقع اليوم خارج قدرات الحكومة المالية والإدارية والفنية حين التنفيذ. يستلزم أن يقدم التمويل الإضافي عبر آليات لا تثقل كاهل الحكومة.

❖إطفاء الديون.

❖إلغاء التعويضات.

❖مساعدات إدارية وفنية وعلى وجه الخصوص في المجالات التي تساعد الحكومة في توسيع قدراتها الخاصة على تنفيذ الاستثمارات العامة.

❖مساعدات لتطوير ستراتيجية القطاع الخاص ورفع مستوى استثماراته.

❖تقوية المؤسسات وبناء القدرات.

❖المنح والقروض.

❖ضمانات القروض.

❖اتفاقيات دولية ومساعدات بمبادرات إقليمية ودولية.

سيتم طلب المزيد من المساعدات المالية الدولية في مقابل خطة استثمارية وعملية مفصلة تعنى بالنمو الذي ستتم تطويره كجزء من وثيقة العهد. تم شرح المزيد عن عملية إقرار الحاجات الاستثمارية الأساسية للعراق في القسم التالي.

سيتم حفظ وإدامة سجل للالتزامات الدولية بدعم وثيقة العهد، وسيتم مراقبة الأداء المتعلق بالإيفاء بهذه الالتزامات كجزء من عملية الرقابة المشتركة التي من المفترض القيام بها عند تنفيذ العهد.

وكجزء من التزامات حكومة العراق بموجب العهد، ستقوم بضمان توفر قانون وتعليمات وأنظمة وآليات مناسبة تساعد في كفاءة وفعالية عملية إطلاق الأموال من ميزانيتها الخاصة، وبالتحديد فيما يتعلق بمتطلبات الاستثمار. وبذلك ستعمل على رفع مستوى قدراتها في مجال الاستثمار، ليس فقط من مواردها الموجودة في الميزانية، بل من الموارد الإضافية أيضاً.

وهذه التعزيزات الخاصة باستقراءات الاستثمار والمتناغمة مع مختلف أشكال التمويل، سيجري ضمها إلى الإطار المالي والاستقراءات الاقتصادية متوسطة الأمد كجزء من عملية المجموعة الاستشارية المتواصلة التي ستنبثق من خلال وثيقة العهد.

د. الشروط المتعلقة بالالتزامات الدولية

من الواضح أن نجاح الحكومة في تحقيق أهدافها السياسية والأمنية والاقتصادية سيقرر قدرة المجتمع الدولي على الاستثمار بشكل مثمر في مستقبل العراق. ويمكن أن يكون لسير التقدم الذي تقطعه حكومة العراق في إنجاز بعض مؤشرات العهد، دلالات ضمنية إزاء التزامات المانحين نحو مستقبل المساعدات. وفي حين أن هناك بعض المؤشرات التي قد لا تشكل بالضرورة محفزاً لإطلاق الأموال، فإن ما يقوم به العراق من إنجازات سيحدد قرارات المانحين حيال مستقبل الدعم المقدم.

إن اتفاقية (SBA) الحالية مع صندوق النقد الدولي واتفاقية (SBA) اللاحقة التي من المزمع إبرامها بحلول شهر آذار / مارس من عام ٢٠٠٧، تتضمنان معايير قياسية وهيكلية واقتصادية للأداء تتعلق بإدامة الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية الرئيسية. وإذا أراد المانحون، على نحو ثنائي أو متعدد الأطراف، ربط إطلاق الأموال بمعايير الأداء الاقتصادي، فعندئذ يمكن أن تصبح معايير صندوق النقد الدولي ملائمة. علاوة على ذلك، وكجزء من إطار عمل العهد (لكن مختلف عن آليات تطبيقه ومراقبته)، فإن تقديم المانحين الدعم المباشر للميزانية قد يتضمن أيضاً إبرام اتفاقيات ثنائية مع العراق يحدد في ضوئها شروط هذا الدعم.

هـ. خطة الاستثمار والعمل الخاصة بالنمو الاقتصادي.

تدرك حكومة العراق الحاجة إلى وضع خطط مفصلة بشكل لا لبس فيه تتعلق بالاستثمار وإجراءات العمل، وأن تضع تفاصيل للاحتياجات المالية الإضافية. وسيتم وضع الخطط وتقدير التكاليف الإضافية لاحتياجات العراق وتحديد الموارد المالية والفنية (العامة والخاصة) اللازمة لها، سيتم تقديرها خلال الأشهر الأولى اللاحقة لتوقيع وثيقة العهد، وكجزء متمم لصياغة إستراتيجية التنمية الوطنية.

ستعمل الحكومة العراقية على وضع خطة الاستثمار وإجراءات العمل اللازمة للنمو وإدراجها ضمن ستراتيجية التنمية الوطنية والعهد الدولي، بالتعاون مع الشركاء بضمنهم أصحاب الشأن العراقيون، المنظمات متعددة الأطراف، القطاع الخاص المحلي والدولي، مصارف الاستثمار والمستشارون الإداريون.

ستركز خطة الاستثمار والعمل على إعادة إعمار القطاعات التي تعد الأساس لإنعاش الاقتصاد العراقي - وفي مقدمتها قطاعا الطاقة والزراعة. وستتم دراسة باقي القطاعات ووضعها حسب الأولوية كجزء من ستراتيجية التنمية الوطنية. وسيتم وضع خطة للقطاعات المهمة خلال سنة من تاريخ توقيع وثيقة العهد، وستشتمل على المكونات التالية:

❖وضع خطط مركزية تتعلق بالقطاعات تضم تفاصيل عن إجراءات العمل والاستثمارات المطلوبة خلال السنوات الخمس القادمة بغية تلبية فعالية وكفاءة أهداف القطاع المتفق عليها. وقد تشمل إجراءات العمل، على سبيل المثال، وضع التشريعات وبناء القدرات والمؤسسات الضرورية للقطاع.

❖ومن هذه الخطط المركزية، الاحتياجات الاستثمارية للقطاعات الرئيسية والمعروفة بكونها برامج ومشاريع حيوية من الناحية الاقتصادية التي نالت الأولوية على أساس ارتفاع معدل العائدات الاقتصادية.

❖دراسة الآليات المتعلقة بإدارة تلك الاستثمارات وتنفيذها بما في ذلك مساهمة القطاع الخاص.

❖تمويل الخطط، دراسة استعمال موارد التمويل العامة والخاصة.

❖إعداد الخطط المتعلقة بدراسة الجدوى وخطط الأعمال التجارية التي يمكن أن تستخدم أساساً لزيادة التمويل ودخول الشركاء الاستراتيجيين إلى بعض المشاريع.

وبغية دعم تنفيذ خطة الاستثمار والعمل، ستقوم الحكومة بما يلي:

❖اتخذا إجراءات محددة لمعالجة المعوقات والارتباكات داخل الجهاز الحكومية وتسهيل سرعة تنفيذ المشاريع الاستثمارية الكبرى للقطاع العام والخاص.

❖بالتعاون مع شركائها، تقوم بتطوير ستراتيجية القطاع الخاص الخاصة بالاستثمارات المختارة في المجالات الرئيسية.

❖اتخاذ إجراءات معينة لتحسين بيئة الأعمال التجارية الخاصة باستثمارات القطاع الخاص بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن تفعيل المؤسسات والأنظمة من أجل تنفيذ خطة الاستثمار والعمل الخاصة بالنمو والتي ستعمل على تحديث إجراءات المصادقة على المشاريع الاستثمارية الكبرى وعملية تنفيذها في الوقت الذي تحتفظ فيه بالشفافية والمساءلة والنزاهة المالية والثبات.

وكجزء من العملية المتواصلة للمجموعة الاستشارية، ستعمل حكومة العراق مع المجتمع الدولي على المزج بين خطتها الاستثمارية والعملية الخاصة بالنمو وبين مصادر التمويل المتاحة والمساعدات الفنية والإدارية.

٦- تنفيذ العهد الدولي

يقدم هذا القسم صورة مجملة لإطار العمل الذي اقترحته الحكومة العراقية لتنفيذ العهد.

أولاً. مبادئ التنفيذ

سيتم تبني المبادئ الآتية عند تنفيذ العهد:

❖ تقوم الحكومة العراقية بقيادة عملية التنفيذ، وإذا اقتضى الأمر، يمكن الاستعانة بمؤسسات التنسيق القائمة للشركاء الدوليين.

❖يتم تقديم الدعم من قبل الشركاء على نحو ثنائي ومتعدد الأطراف ومن خلال المجموعة الاستشارية.

❖يتم الحفاظ على الانسجام بين أولويات الحكومة الاستراتيجية ووضع السياسات وآليات التنفيذ وبالأخص ستراتيجية التنمية الوطنية.

❖ضمان المرونة والانسجام المصاحبة لعملية الانتقال من المركزية إلى اللامركزية وتفويض السلطة.

❖ضمان شفافية انسيابية التمويل من خلال انعكاس أموال المانحين في الموازنة.

ثانياً- تنظيم عملية التنفيذ

يبين المخطط (رقم ٢) الهيكل التنظيمي لإدارة العهد ومراقبة الأداء في مقابل مؤشرات والتزامات العهد.

ستند الهيكل التنفيذي الى مؤسسات تنسيق المنح القائمة، غير أنه يركز على المراقبة المشتركة للأداء إزاء مؤشرات العهد والتزاماته، وتنفيذ أي تعديلات ستراتيجية ضرورية لتحقيق أهداف العهد.

يقر الهيكل التنفيذي بالحاجة إلى تنسيق الأمد القصير نسبياً وتركز جهود العهد ضمن هيكل متين وشامل لتنسيق المنح من خلال المجموعة الاستشارية.

ستعمل الحكومة العراقية على تقديم المزيد من التفاصيل المتعلقة بالتنسيق مع المانحين خلال الشهر الأول بعد تاريخ إطلاق العهد بضمنها تفاصيل بخصوص نطاق الصلاحيات لكل مجموعة من مجاميع هذا الهيكل.

تم شرح الأدوار المتنوعة والمكونات والاجتماعات المتكررة للمجموعات المختلفة المكونة للهيكل التنظيمي للعهد بشكل مفصل في أدناه:

اللجنة التنفيذية للعهد الدولي

- برئاسة: حكومة العراق، الأمم المتحدة
- تجتمع كلما دعت الحاجة
- تتولى المسؤولية عن عملية العهد
- يدعمها مكتب سكرتارية العهد

سكرتارية العهد

- يترأسها: حكومة العراق، بدعم من الشركاء بالنسبة لرسم السياسات.
- تجتمع عند الحاجة.
- تقدم الدعم الإداري إلى اللجنة التنفيذية.
- تقدم المشورة الفنية إلى اللجنة التنفيذية.

تتولى مسؤولية رفع التقارير عن سير تقدم حكومة العراق إزاء أهداف العهد ومعاييره من خلال مجاميع العمل.

- تتولى مسؤولية رفع التقارير عن أداء المجتمع الدولي حيال الإيفاء بالتزامات العهد.

المجموعة الاستشارية العراقية

- حكومة العراق وشركاء التنمية (ربما يتم إدراج القطاع الخاص من وقت لآخر وحسب ما ترتأيه حكومة العراق).
- تجتمع سنوياً للقيام بالآتي:

❖مراجعة استراتيجية التنمية الوطنية.

❖مراجعة الإطار المالي للمدى المتوسط.

❖مراجعة المستجدات على الصعيدين السياسي والأمني.

❖مراجعة سير تقدم العهد.

❖النظر في الاستراتيجيات المتعلقة بالمنح ومساعدات المجتمع الدولي ضمن إستراتيجية التنمية الوطنية.

- تجتمع كل ثلاثة أشهر (اجتماعات فصلية) لغرض:

❖مراجعة سير تقدم حكومة العراق إزاء أهداف ومؤشرات العهد كما مبينة في نموذج الرقابة المشتركة (الملحق ٤) والجدول الزمني التشريعي (الملحق ٣).

❖ مراجعة المستجدات على الصعيدين السياسي والأمني.

❖ مراجعة سير أداء المجتمع الدولي بالنسبة للإيفاء بالتزامات العهد.

❖ مراجعة الإجراءات المطلوبة لتلبية أهداف العهد كلما اقتضت الحاجة.

مجموعة بغداد للتنسيق:

- أعضاء المجموعة الاستشارية العراقية في بغداد.
- تجتمع مرة كل شهرين، أو إذا اقتضت الحاجة، لغرض:

❖مراجعة أداء مجموعات عمل القطاعات إزاء معايير وأهداف العهد.

❖مراجعة سير أداء المجتمع الدولي إزاء الإيفاء بالتزامات العهد.

❖معالجة بعض القضايا الخاصة بالتنسيق مع المانحين كلما برزت الحاجة لذلك.

مجموعة العمل:

- تدار بواسطة الوزارة المعنية (أو بواسطة لجنة وزارية في حال كانت مجموعة عمل حكومية)، وشركاء التنمية الناشطين في دعم القطاع.
- الاجتماع شهرياً أو كلما تطلب ذلك، للقيام بالآتي:

❖مراجعة الأداء إزاء الأهداف المبينة في نموذج الرقابة المشتركة.

❖مراجعة سير أداء المجتمع الدولي بالنسبة للإيفاء بالتزامات العهد.

❖مراجعة نموذج الرقابة المشتركة والعمل على تحديثه بالاعتماد على سير التقدم.

❖تنسيق دعم المانحين على مستوى القطاعات.

❖مناقشة ومراجعة الاتجاهات الإستراتيجية ضمن القطاعات أو مجالات الإصلاح لدراستها ضمن إستراتيجية التنمية الوطنية.

❖إعداد التقارير ورفعها إلى اللجنة التنفيذية كلما تطلب الأمر تدخل حكومي رفيع للمساعدة في إنجاز أهداف العهد.

الهيئة الاستراتيجية لإعادة الإعمار:

- برئاسة وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي.
- تجتمع كلما دعت الحاجة لغرض:

❖المصادقة على برامج ومشاريع معينة ضمن متطلبات استراتيجية التنمية الوطنية.

ثالثاً: عملية المراقبة المشتركة:

يتيح الهيكل التنظيمي المشار إليه أعلاه عملية دورية للتقييم المشترك المتعلق بأداء حكومة العراق بالنسبة لمعايير العهد، وأيضاً تلك المتعلقة بأداء المجتمع الدولي حيال التزامات العهد.

وبروح الشراكة، ستتم مراقبة سير التقدم بصورة مشتركة من خلال مجموعات العمل، وبواسطة مجموعة بغداد للتنسيق والمجموعة الاستشارية العراقية (انظر ٦- ثانياً أعلاه).

وبالاعتماد على مؤشرات سير العمل، يجوز للجنة تنفيذ العهد، بالتشاور مع المجموعة الاستشارية العراقية، تعديل الإجراءات بغية تلبية أهداف العهد.

يعد نموذج المراقبة المشتركة (انظر الملحق ٤) أداة تساعد في تحسين التزامات العهد وتنفيذها ومتابعتها، بغية:

أ- إمكانية توسيع ومراجعة وتحديث بعض الإجراءات بغية المضي قدماً باتجاه إنجاز التزامات العهد؛

ب- إمكانية تنظيم الموارد الدولية والعراقية ضمن الالتزامات وخطط العمل المحددة.

جـ- إمكانية متابعة سير العمل بالنسبة لإنجاز التزامات العراق.

تستخدم قاعدة البيانات القائمة المتعلقة بالمساعدات التنموية كسجل متماثل لالتزامات المجتمع الدولي بموجب العهد، وسيتم تطويرها أيضاً ومراجعتها بشكل متواز مع نموذج المراقبة المشتركة.

ستقوم حكومة العراق بقيادة إقرار الإجراءات الضرورية لتحقيق أهداف العهد ومعاييره، التي تنعكس في نموذج المراقبة المشتركة. أما الإجراءات المبينة في نموذج المراقبة المشتركة فهي مجرد إجراءات دلالية عن كيفية إنجاز المعايير؛ وستكون خاضعة للمراجعة المنتظمة من خلال مجاميع العمل.

رابعاً: تحسين مستوى التخطيط الوطني:

سيتم تنفيذ العهد ومراقبته، وتعديل الإجراءات الرامية إلى إنجاز أهدافه كلما دعت الحاجة، من خلال المجموعة الاستشارية. ستبنى هذه العملية ويتم إدراجها ضمن استراتيجية التنمية الوطنية التي سيتم تحسينها عن طريق إجراء مراجعة لها وتحديث كل سنة. سيتم إدخال التحسينات على التخطيط الوطني وعملية التنفيذ طبقاً لمبدأ لا مركزية التخطيط والتنفيذ وتحال إلى مجلس المحافظة أو الإقليم.

أ. تعزيز إستراتيجية التنمية الوطنية:

على المستوى التنظيمي، تم وضع العهد بما يتماشى مع إستراتيجية التنمية الوطنية، لكن بغية زيادة الفائدة من العمليتين، تستلزم إستراتيجية التنمية الوطنية المزيد من الدعم.

ستقوم حكومة العراق بتحسين إستراتيجية التنمية الوطنية بشكل متواصل، وبالتحديد في المجالات الآتية:

١- البيانات: تكون جودة برامج الإصلاح والتنمية بقدر جودة المعلومات التي تعتمد عليها. وبهذه الروح يتم تحسين الأسس التحليلية لاستراتيجية التنمية الوطنية. فالبيانات عالية الجودة لن تؤدي إلى تحديد دقيق للاحتياجات وحسب بل كذلك إلى أهداف أكثر واقعية تعتمد على فهم أفضل للموارد المتاحة والقيود الموجودة. وهناك حاجة بشكل خاص إلى:

أ- تحسين نوعية البيانات التحليلية من مستويات الاقتصاد الكلي والقطاعي والمحلي. وتحقيق درجات أعلى من توزيع البيانات حسب الجنس والعمل والمنطقة الجغرافية للتركيز بشكل أفضل على تلك السياسات والأعمال التي تهدف إلى تقليص الفوارق ورفع الكفاءة في استخدام الموارد.

ب- وضع آليات تتعلق بتطبيق وتناغم النتائج مع بيانات القطاع وبيانات المجالس المحلية.

جـ- تحسين عملية جمع البيانات وتوحيدها ومعالجتها في الوزارات، والشركات العامة، والأقاليم والمحافظات.

د. إيجاد آليات إضافية لجمع البيانات وتحليلها وفقاً لبرامج الإصلاح والاستثمار.

٢- التخطيط: تتطلب عملية تحويل الاحتياجات والأهداف إلى برامج إصلاحية وتنموية نشطة وفعالة تتطلب حسن التنسيق بين المستويات الوطنية والإقليمية والمحافظاتية والقطاعية. إن المشاركة الواسعة في مراجعة وتحديث استراتيجية التنمية الوطنية وبرامج التنمية كل عام لن تحسن من نوعية التخطيط وتفادي التداخل والازدواج والتنافس والهدر وحسب بل ستضمن كذلك المشاركة الواسعة لمختلف أصحاب المصالح في مرحلة التنفيذ. ويتطلب ذلك:

أ- الشمولية منذ المراحل الأولى فصاعداً بما فيها منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الدوليون إضافة إلى الحكومة بمختلف مستوياتها.

ب- تكوين فرق عمل وآليات على مستوى القطاع، ومتعددة القطاعات، وعلى مستوى الإقليم والمحافظة لجعل تلك العمليات متناغمة ضمن استراتيجية متكاملة للتنمية الوطنية.

ت- تطوير الخطط الإصلاحية والاستثمارية إضافة إلى التخمينات الواقعية للتكاليف بواسطة فرق العمل، التي يمكن أن تدرج في عملية الميزانية على جميع المستويات.

ث- تطوير وظائف رسم السياسات والتخطيط في الوزارات والشركات العامة وحكومات الأقاليم ومجالس المحافظات إضافة إلى تعزيز الآليات بغية تقاسم المعلومات والتنسيق بين هذه الوحدات.

٣- الميزانية: إن خطط الإصلاح والاستثمار وحساب التكاليف ستدرج في عمليات الموازنة على مختلف المستويات ويتم وضعها ضمن إطار مالي اتحادي متكامل. ولن يتم ضمان تكامل استراتيجية التنمية الوطنية والموازنة إلا من خلال تنفيذ المشاريع المشمولة في تلك الاستراتيجية وفي الميزانية.

٤- التنفيذ والمراقبة: يجب وضع الآليات في محلها لضمان إطلاق الأموال في الوقت المحدد بالنسبة للتخصيصات القطاعية أو الإقليمية على أساس الخطط المقررة. ويتم إسناد تنفيذ المشاريع إلى الأقاليم والمحافظات، إذ ستتطلب بناء القدرات على المستويين الإقليمي والمحافظاتي. ويجب التأكيد على مراقبة النوعية من خلال جهات تنظيمية وطنية مستقلة يتم تأسيسها خصيصاً لهذا الغرض.

٥- المراجعة: رفع التقارير: يتم استحداث إطار لجمع البيانات وتحليلها بغية التزود بالمعلومات حول تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية، التي ستوفر معلومات لكل من عملية المراجعة والتخطيط المستقبلي. وسيتمخض عن عملية التزويد معلومات مقارنة تعمم من خلال "تقرير التنمية الوطنية" السنوي - وهذا الإصدار سوف يوفر مؤشرات مصنفة عن سير التقدم المتحقق في القطاعات والأقاليم.

ب- نقل السلطات:

يتم الاتفاق على العهد الدولي ضمن سياق العملية الانتقالية الكبرى من نظام مركزي صارم لإدارة الاقتصاد إلى نظام لا مركزي، مبني على نقل وتوزيع السلطات.

من الناحية التنظيمية، ينبغي أن يشتمل العهد على المرونة في التعديل بالنسبة لعملية توزيع السلطات في الوقت الذي يصان فيه التماسك الوطني.

سيتم تنفيذ العهد بطريقة ترفع من مستوى التعاون بين حكومة العراق الاتحادية وبين الأقاليم والمحافظات ومجالس البلديات.

يعد التحول إلى تنمية الأقاليم والمحافظات والمناطق الهدف الرئيسي لاستراتيجية التنمية الوطنية، وسيدعم عند تنفيذ العهد. ينبغي أن تكون عملية الانتقال تدريجية، وذلك لعدة أسباب، منها: المركزية الصارمة للاقتصاد العراقي الحالي والثغرات التشريعية والقانونية الموجودة والقدرات التخطيطية والتنفيذية البسيطة والمتباينة على المستويين الوطني والمحلي. سيشمل التحول المكونات الآتية:

❖وضع خارطة طريق للانتقال من التخطيط الوطني إلى التخطيط المناطقي، والإقليمي والمحافظاتي ضمن إستراتيجية التنمية الوطنية المتكاملة. وخارطة الطريق هذه ترمي إلى تحقيق أعلى كفاءة ممكنة وأقصى حد من التحسين عند مرحلة الإنجاز والتسليم وسوف تتم صياغتها كي تعكس مبادئ الدستور.

❖بناء القدرات على المستوى المحلي بغية تخطيط ومراقبة وتنفيذ الخطط والمشاريع الاستثمارية.

❖تحويل دور الوزارات والمؤسسات الوطنية الأخرى إلى دور لتطوير السياسات وتنسيق وتحليل البيانات، وضمان النوعية وتنسيقها. وهذا سيتطلب إنشاء جهات تنظيمية وطنية مستقلة وبناء قدرات لتنفيذ تلك الوظائف على المستوى الوطني.

❖تزامن بناء القدرات والوظائف على المستوى المحلي مع تحديث المؤسسات الاتحادية وإضفاء الطابع العصري عليها لتفادي الازدواج وتقليل التكاليف المرتبطة بها.

❖تزامن العملية مع استحداث إطار لفدرالية مالية وتشريع يحدد أدوار ومسؤوليات شتى مستويات الحكومة.

جدول ١- العراق: ملخص الإطار المالي والاقتصادي متوسط الأمد

مليار دولار أمريكي ما لم يشر إلى خلاف ذلك	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
النمو الاقتصادي والأسعار						
إجمالي الناتج المحلي الفعلي (نسبة متغيرة)	٣,٠	١٥,٤	١٢,٩	١٢,٩	٩,٨	٥,٣
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليار $)	٤٨,٥١	٦٨,٤٢	٧٩,٨٣	٩١,٠٥	١٠١,٤٠	١٠٧,٥٣
إجمالي الناتج المحلي بالنسبة لرأس المال (دولار أمريكي)	١,٦٨٧	٢,٣١٣	٢,٦٢٥	٢,٩١٥	٣,١٦٤	٣,٧٢٤
الإنتاج النفطي (مليون برميل/ يومياً)	١,٩٧	٢,٣٥	٢,٧٠	٣,١٠	٣,٤٠	٣,٥٠
الصادرات النفطية (مليون برميل يومياً)	١,٥٠	١,٨١	٢,١٠	٢,٤٧	٢,٧٤	٢,٨٥
أسعار الصادرات النفطية العراقية (دولار/ برميل)	٥١,٥٥	٥٠,٣٨	٥١,٢٥	٥٠,٠٠	٤٨,٧٥	٤٧,٧٥
الإيرادات والمساعدات	٣٩,٥٢	٤٤,٥٤	٥٠,٧٣	٥٥,٠٧	٦٠,٥٦	٦٢,٦٣
ومنها:						
عائدات صادرات النفط الخام	٢٧,٦٦	٣٣,٣١	٣٩,٢٨	٤٥,٠٥	٤٨,٧٩	٤٩,٦٧
المساعدات	٨,٢٩	٥,٣٧	٣,١٦	٠,١٣	٠,٠٣	٠,٠٢
الإنفاق	٣٣,٨٥	٤٨,٩١	٥٢,٦٠	٥٧,٤٩	٦٢,٦٤	٦٦,٣٩
النفقات التشغيلية	٢٧,٩٩	٣٣,١٠	٣٥,٣١	٣٨,٨٨	٤٢,٧٢	٤٦,١٨
منها: الرواتب والتقاعد	٨,٣٢	١١,٧٩	١٢,٨٦	١٣,٨٣	١٤,٧٥	١٥,٥٨
استيراد المشتقات النفطية	٢,٨٧	١,٤٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
شبكة الحماية الاجتماعية (ومنها نظام البطاقة التموينية)	٣,٥٠	٤,٨٤	٥,٢٨	٥,٧٦	٦,٣٣	٦,٩٦
مبلغ الفائدة	٠,٤٢	٠,٤٤	٠,٦٤	١,٠٣	١,٦٦	٢,٨١
تعويضات الحرب	١,٣٨	١,٦٧	١,٩٦	٢,٢٥	٢,٤٤	٢,٤٨
النفقات الاستثمارية	٥,١٦	١٤,٦١	١٦,٠٥	١٧,٢٨	١٨,٥٠	١٨,٦٨
الطوارئ	٠,٦٩	١,٢٠	١,٢٤	١,٣٢	١,٤٣	١,٥٣
الرصيد (بما فيه المساعدات)	٥,٦٦	-٤,٣٧	-١,٨٧	-٢,٤١	-٢,٠٨	-٣,٧٧
تغير في حسابات الاعتماد المستحقة [+ زيادة]	٣,٦٥	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
التمويل	-٢,٠١	٤,٣٧	١,٨٧	٢,٤١	٢,٠٨	٣,٧٧
المتبقي أو فجوات التمويل [+]/ فائض [-]	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
النفقات المتعلقة بالأمن	٥,٦٢	٨,٤٨	١٠,٣٦	١١,٩٥	١٣,٤١	١٤,٣٢
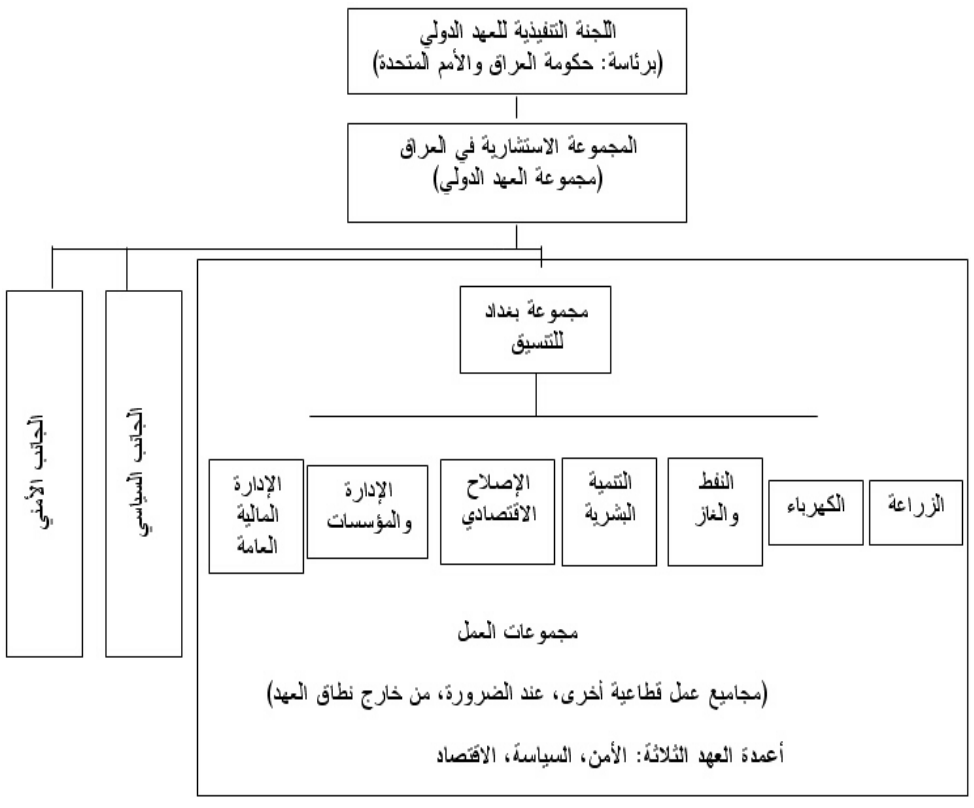
المخطط (رقم ٢) الهيكل التنظيمي لإدارة العهد ومراقبة الأداء في مقابل مؤشرات والتزامات العهد